# التنبيهات

## في إثبات الاحتياج إلى البعث والحشر

تأليف

رحمة الله الهندي

دار البصائر

# التنبيهات

# التنبيهات

## في إثبات الاحتياج إلى البعث والحشر

تأليف

رحمة الله الهندي

رقم الإيداع
٢٠٠٦/١٧٣٣٠



دار البصائر
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة - مدينة نصر

محمول: ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢ - ٠١٢٦٩٦٦١٢٢
مركز التوزيع/ ٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
محمول: ٠١٠٢٤٣٦٢٦٣ - ٠١٢١٣١٩٩٧٨

○ جميع الحقوق محفوظة للناشر ○

يحظر الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بيانات
إلكترونية لأي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تلألأت أنوار سلطانه القاهر على صفحات الموجودات، وتهللت آثار جبروته وإحسانه العظيمين على وجنات المخلوقات، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة مما في الأرض والسموات، وأوجد بقدرته الكاملة على سبيل الاختراع جميع الممكنات، ودل على كمال حكمته ما يوجد من الأفعال المتقنة المحكمة في المصنوعات[1]، وشهد بوحدانيته في صفات الألوهية

---

(١) كما قيل:

وَفِي كُــلِّ شَيْءٍ لَــهُ شَــاهِدٌ ... يَــدُلُّ عَــلَى أَنَّــهُ وَاحِــدُ

وقال أبو نواس:

تَأَمَّلْ فِي نَبَاتِ الأَرْضِ وَانْظُرْ ... إِلَى آثَــارِ مَــا صَــنَعَ المَلِيــكُ

عَلَى قُضُبِ الزَّبَرْجَدِ شَاهِدَاتٌ ... بِــأَنَّ اللهَ لَــيْسَ لَــهُ شَرِيــكُ

اهـ منه.

النظام المشاهد في جميع الكائنات، وكرم نوع الإنسان وهداه إلى اكتساب أكمل السعادات، وأمره بأداء الطاعات والاجتناب عن المعاصي والمنكرات، وخلق الجنة والنار ليوصل الأبرار إلى الدرجات والفجار إلى الدركات، وكان من لطفه العميم وفضله الجسيم أن بعث الأنبياء وصدقهم بالمعجزات، وختمهم بأجلهم مرتبة وأعدلهم ملة محمد المبعوث بالفرقان والآيات البينات.

فنشهد ألّا إله إلا الله الحي القيوم القادر الأحد الصمد الحكيم العالم بجميع المعلومات، ونسأله أن يهدينا بأنواع الهداية صراط الذين أنعم عليهم في كل الحالات والمقامات، وأن يعصمنا بلطفه السرمدي عن الوقوع في ورطة الجهالات والضلالات، وأن يصلي على حبيبه وصفيه سيدنا محمد المصطفى وأصحابه نجوم الهدى وآله مصابيح الدجى ما طلع نجم وهوى بأكمل التحيات وأفضل الصلوات.

أما بعد؛ فيقول الراجي رحمة ربه المنان رحمة الله بن خليل الرحمن عاملهما الله بلطفه الخفي والجلي والعفو والغفران:

إن أكثر أبناء هذا الزمان مالوا في إنكار الاحتياج إلى البعثة إلى رأي جمهور البراهمة والصابئة والتناسخية فاعتقدوا بأن العقل البشري كافٍ في تمييز الأشياء النافعة عن المضرة؛ فالفعل الذي يحكم العقل بحسنه يفعل والذي يحكم العقل بقبحه يترك والذي لا يحكم العقل بحسنه ولا بقبحه يفعل عند الحاجة إليه ويترك عند عدمها(1)، ومالوا في إنكار الحشر مطلقًا جسمانيًا كان أو روحانيًا إلى رأي القدماء من الفلاسفة الطبيعيين، وإذا ارتسخ هذان الرأيان في أذهانهم صار عقل كلٍّ بمنزلة رسول له، بل

---

(1) أما الأول فلأن الحاجة حاضرة واحتمال المضرة بتقدير قبح ذلك الفعل احتمال صرف لا يعارضها؛ فيجب اعتبارها رفعًا لمضرة فواتها، وأما الثاني فللاحتياط في دفع المضرة الموهومة انتهى منه.

صار إلهه هواه، ولا شبهة أن هذين الرأيين في نفس الأمر ذريعتان لوصول صاحبهما إلى النكال المؤبد والعذاب المخلد؛ فأردت أن أكتب رسالة وجيزة تنبه الناظر على بطلانهما عقلًا والاحتياج إلى البعثة والحشر، وهذه الرسالة مشتملة على اثني عشر تنبيهًا، وسميتها بالتنبيهات.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

* * *

## التنبيه الأول

## في إثبات الاحتياج إلى البعثة والنبوة

### على رأي المحققين من الفلاسفة

قد ثبت بالضرورة أن نوع الإنسان يحتاج إلى المصالح الضرورية الكثيرة التي لا بقاء له بدونها؛ مثل الغذاء واللباس والمسكن والآلات وغيرها، وأن الإنسان الواحد لا يقدر أن يقوم بجميع هذه المصالح الضرورية بل لابد أن يكون معه آخرون من بني نوعه حتى يطحن هذا لذلك ويخبز ذاك لهذا ويزرع لهما ثالث، وهكذا الحال في الخياطة والبناء وغيرهما من الصناعات؛ فهو محتاج في تعيشه إلى اجتماعه مع بني نوعه للتعاون والتشارك في تحصيل تلك المصالح الضرورية؛ ولذلك قيل: الإنسان مدني الطبع؛ فإن التمدن هو هذا الاجتماع، وذلك التعاون والتشارك لا يتمان بدون المعاملات والمعاوضات التي تجري بينهم ويقع فيها غالبًا التنازع المؤدي إلى الاختلاف والقتل واختلال أمور الدين والدنيا؛ فلابد

ضم من قانون متفق عليه مبني على العدل والإنصاف بعيد عن الجور والاعتساف مشتمل على نظام أمور معاشهم ومعادهم.

والعناية الأزلية وإن عمت جميع الحيوانات بحيث أعطت كل حيوان ما يليق به من الآلات وهدته إلى ما فيه بقاؤه وبه قوامه، لكنها في الإنسان أشد؛ لأنه أشرف الأنواع الحيوانية وما عداه من تلك الأنواع مسخر له فكيف يتصور أن الله مع تلك العناية الأزلية الشديدة في حقه لا يهديه إلى قانون من قبله ينقاد له العوام والخواص ويحصل به انتظام أمور المعاش والمعاد، وذلك القانون هو الشرع، ولما كانت ذات الله في غاية التقدس وذواتنا في غاية التدنس فلا يمكن وصول هذا الشرع بلا واسطة، ولابد أن تكون هذه الواسطة ذات جهتين تكون لهما مناسبة بالله بجهة وبنا بجهة أخرى؛ فلابد أن يكون إنسانًا[1] مقدسًا متميزًا عن

---

(١) ولكون النبي إنسانًا وجوه أخر أيضًا:

أحدها: أن الجنس أميل إلى الجنس.

=

الآخرين بخصوصية فيه من الله واستحقاق طاعة وانقياد مختصًا بأمر يدل على تصديقه؛ فتلك الخصوصية هي البعثة والنبوة وذلك الإنسان هو النبي وذلك الأمر هو المعجزة.

فثبت أن المحققين من الفلاسفة أيضًا يقرون بالاحتياج إلى البعثة والنبوة؛ وكيف لا يقرون؟! وإن الإنسان مع كونه مخلوقًا ضعيفًا يضع قانونًا لأهل بيته لأجل ما ينفعهم ويقيهم عما يضرهم؛ فكيف يُظن بأرحم الراحمين والحكيم العادل أن يهمل أشرف مخلوقاته بدون شريعة بها نظام أمور معادهم ومعاشهم؟!

---

=

وثانيها: أن البشر لا يطيق رؤية الملك على ما هو في نفس الأمر، ولو ظهر في صورة البشر فحاله كحال البشر عند المكلفين.

وثالثها: أن طاعات الملائكة قوية فيستحقرون طاعة البشر، وربما لا يقبلون عذرهم في الإقدام على المعاصي.

والوجهان الأخيران على مذاق المتكلمين خاصة اهـ منه.

**قال رئيسهم في الشفاء:** إن العناية الإلهية تقتضي المصالح التي لها منفعة ما في البقاء؛ كإنبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجبين وتقعير الأخمص من القدمين؛ فكيف لا تقتضي المنفعة التي هي في محل الضرورة للبقاء ولتمهيد نظام الخير وأساس المنافع كلها؟ وكيف لا يجب وقد وجد ما هو مبني عليها ومتعلق بها؟ وكيف يجوز أن يكون المبدأ الأول والملائكة بعده يعلمون ذلك ولا يعلمون هذا؟!

* * *

## التنبيه الثاني

إن العقل لا يستقل في معرفة كثير من الأمور؛ مثل المعاد الجسماني وأكثر أحوال الآخرة وبعض صفات الله ووظائف العبادات وغيرها، ولا شك أن أمر المعاد أهم من أمر المعاش، وأن حكم العقل فيما يستقل بمعرفته أيضًا لا يكون موثوقًا به في جميع الأوقات؛ لأن العقول متفاوتة؛ سيما إذا لاحظنا أن للأمزجة والعادات أيضًا دخلًا في الاعتقادات وأن لكل قوم مشهورات مخصوصة بهم مسلمة عندهم بل هي بمنزلة البديهيات عندهم وغيرهم لا يسلمونها بل يردونها وجوبًا، وكذا إذا لاحظنا أن النفس مسخرة للوهم وله استيلاء عظيم عليها؛ ولذا ترى أن أكثر الناس يكونون منهمكين في أوهام باطلة مدة عمرهم؛ فتشتبه على العقل غالبًا المشهورات والوهميات بالأوليات، وكذا ترى أن بعض الناس يحسنون استعمال المسكرات لاجتلابها للسرور ويشتبه عليهم ما يلحقها

من المفاسد والشرور من زوال الصحة الجسمانية وجلب الفقر والعار المهين بين الناس؛ فالتفويض في مثل هذا الأمر إلى العقل مظنة التنازع والتقاتل واختلال النظام، وأن ما لا يدرك حسنه وقبحه قد يكون حسنًا في الواقع يجب فعله وقد يكون قبيحًا فيه يجب تركه، وأن ما يخالف العقل قد لا يكون مع الجزم.

فالعقل غير كافٍ ولابد من الاحتياج إلى نبي، وهذا النبي يعاضد العقل ويؤكد حكمه ويجعله موثوقًا به فيما يستقل ذلك العقل بمعرفته؛ مثل وجود الباري وعلمه وقدرته، فيكونان بمنزلة دليلين على مدلول واحد، ويرشد العقل ويهديه فيما لا يستقل بمعرفته؛ مثل المعاد الجسماني، ويجعل الحكم مأمونًا عن اشتباه المشهورات والوهميات بالأوليات، ويكشف عن وجوه الأشياء التي لا يدرك العقل حسنها وقبحها أو يكون مخالفة العقل إياها على سبيل الجزم.

فثبت أن البعثة ضرورية ورحمة للعالمين لما فيها من حكم ومصالح لا تحصى، وأن منكرها سفيه مغرور.

ولو فرضنا إمكان معرفة التكاليف وأحوال الأفعال بالعقل فالنبي ليس بمستغنى عنه في تلك الصورة أيضًا؛ ألا ترى أنه يمكن للعامة بمجرد الفكر والتجربة التوصل إلى جميع ما يعلمه الطبيب الحاذق من الأدوية وطبائعها وخواصها لكنهم يكونون محتاجين إلى التجربة التي لا تحصل إلا في دهر طويل، ولا جرم أنهم يكونون في ذلك الدهر الطويل محرومين من فوائد الأدوية المفيدة ويقعون غالبًا في المهالك باستعمال الأدوية المضرة بعدم حصول العلم بها بعد، ويوقعون أنفسهم في التعب ويتعطلون من الصنائع الضرورية ويشتغلون عن المصالح المعاشية، وإذا أخذوا عن الطبيب الحاذق خفت المؤنة وسلموا من المضار وانتفعوا، فكما لا يقال: إن العامة لهم غنى عن الطبيب لأجل إمكان المعرفة لهم فكذا لا يقال: إنهم مستغنون عن النبي بسبب

إمكان معرفة التكاليف وأحوال الأفعال بعقولهم، بل النبي أولى بعدم الاستغناء؛ **لأنه لا يعلم ما يعلم إلا من جهة الله التي بها** امتاز عن غيره بخلاف الطبيب.

فثبت أن القول بأن في العقل مندوحة عن النبوة باطل، بل الحق أن القائل به الساعي في رفع الصلاح والسلامة من العالم وشحنه بالفتن والمظالم أحق أن يسمى جاهلًا وظالمًا من أن يدعى حكيمًا أو عالمًا.

* * *

## التنبيه الثالث

البعثة ليست بمستحيلة لذاتها ولا لامتناع لازمها الذي هو التكليف:

**أما الأول** فلما عرفت في التنبيهين الأولين، ولأن الله ملك مطاع، والملك المطاع من له الأمر والنهي على عبيده، ولابد من مبلغ، وهذا المبلغ هو النبي، ويحصل له العلم اليقيني بأن الله أرسلني دون الجن إما بخلق الله فيه علمًا ضروريًّا بذلك المعنى أو ظهور الآيات والمعجزات التي يتقاصر عنها المخلوقات على يده، وكذا إذا كان المبعوث إليه عاقلًا متمكنًا من النظر ورأى معجزة خارقة للعادة مقترنة بدعوى النبوة يحصل له عادة أيضًا العلم اليقيني بأنه نبي يجب تصديقه عليه بلا مهلة.

**وأما الثاني** فلأن الله خالق العباد كلهم، وإذا كان خالقًا لهم كان مالكًا لهم، وإذا كان مالكًا لهم حسن منه أن يأمرهم وينهاهم؛ لأن ذلك تصرف من المالك في ملك نفسه، ولأن التكليف يوجد فيه من المنافع الدنيوية والأخروية أكثر من

المضرة، وترك الخير الكثير لأجل الشر القليل مما لا يجوز، وهذا التكليف لغرض يعود إلى العبد، وهو المنافع المذكورة، وعقاب العاصي ليس إلا لأجل عدم امتثاله أمر مولاه وسيده المستلزم لإهانته، وكذا مضرة الكفار مستندة إلى سوء اختيارهم، وهذا التكليف لا يمنع القلب عن الاستغراق في معرفة الله والفناء في عظمته؛ لأن التفكر في معرفة الله وصفاته وأفعاله العمدة الكبرى من أغراض ذلك التكليف، وسائر التكاليف داعية إليه، ووسيلة إلى صلاح المعاش المعين على صفاء الأوقات عن المشوشات التي يفضل شغلها على شغل التكاليف.

* * *

## التنبيه الرابع

قد توجد في الشرائع أحكام تعبدية لا تظهر حكمة مشروعيتها للعقول القاصرة.

والمصلحة فيها:

أن النفس إذا علمت حكمة الحكم لا يكون انقيادها لمجرد امتثال حكم الله فقط بل لأجل تلك المصلحة أيضًا، وربما يحصل لها الإعجاب بنفسها بأنها ذات قوة ورسوخ في العلم، وإذا لم تعلمها يكون انقيادها لمجرد الامتثال وينكسر إعجابها الثابت لها فيما علمت حكمته.

وأن فيها زيادة امتلاء في التكليف؛ فإن النفس تأبى عما لا تعلم حكمته.

ويجوز أن يكون فيها حكم ومصالح أخرى أيضًا لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم.

●

ولا توجد البتة في الشرائع الحقة أحكام يبطلها الحس أو البراهين القطعية، فلو وجد في بعض الشرائع مثل هذه الأحكام فإن كان ثبوتها من الشارع بالتواتر الجامع للشروط وجب تأويلها وإلا ردها والاعتراف بأنها من اختراعات العلماء السوء من أهل تلك الشريعة يقينًا وليست من الله.

* * *

## التنبيه الخامس

حصول الاطلاع على المغيبات الماضية والآتية للنبي لا تستنكره الفلاسفة أيضًا؛ لأن النفوس الإنسانية على مذهبهم مجردة في ذاتها عن المادة غير حالة فيها بل هي لا مكانية ولها نسبة في التجرد إلى المبادئ العالية؛ أعني العقول والنفوس السماوية المنتقشة بصور ما يحدث في هذا العالم العنصري الكائن الفاسد؛ لما تقرر أنها عالمة بذواتها؛ فقد تتصل النفس الإنسانية بتلك المبادئ العالية اتصالًا معنويًّا بواسطة الجنسية وتشاهد ما فيها من صور الحوادث فيرتسم فيها من تلك الصور ما تستعد هي لارتسامه كمرآة مجلوة تحاذي شطر مرآة أخرى فيها نقوش فينعكس منها إلى الأولى ما يقابلها.

ولا يلزم أن ينتقش في النفس جميع ما في المبادئ العالية من صور الحوادث؛ لأن لقبول كل صورة استعدادًا يخصها، وقد شهد التسامع والتجربة بأن هذا الاتصال قد يوجد في نفس قلت

شواغله، إما الرياضة بأنواع المجاهدات أو مرض صارف لها عن الاشتغال بالبدن واستعمال الآلة أو نوم تنقطع به إحساساته الظاهرة، وإذا ثبت ذلك في المرتاض أو المريض أو النائم فكيف يستنكر في حق النبي الذي نفسه في غاية التقدس، ويمتاز النبي عن غيره بكون ذلك الاتصال بلا مرض ونوم ورياضة؛ فالحق أنه لا استبعاد في أن يحصل للنبي اطلاع على المغيبات.

*** 

## التنبيه السادس

ظهور الأفعال الخارقة للعادة من النبي ليس بمستنكر أيضًا عند الفلاسفة؛ لأن علاقة النفس بالبدن عندهم إنما هي بالتدبير والتصرف لا بالحلول والانطباع، وقد ثبت تأثيرها في المواد البدنية كما نشاهد أن الإنسان يحمر عند الخجل ويصفر عند الوجل ويتسخن عند الغضب، وأنه يسقط من الموضع العالي إذا كان قليل العرض ولا يسقط في الموضع السافل وإن كان الممشى فيه أقل عرضًا من الموضع العالي؛ فإذا كانت إرادات كل نفس وتصوراتها مؤثرة في بدنها مع عدم الحلول والانطباع فيه فكيف يستبعد أن يكون بعض النفوس القدسية قوية تتصرف بمجرد الإرادة والتصوير بلا استعمال آلة في أجسام أخرى غير بدنها، بل في كلية العناصر سيما العنصر الذي يكون أشد مناسبة لمزاجه، ويكون هذا العالم بمنزلة بدن منقاد له في حركاته وسكناته فتحدث بإرادته في الأرض رياح

وزلازل وحرق وغرق وهلاك أشخاص ظالمة وخراب مدن فاسدة وانفجار المياه من الأحجار وغيرها من الخوارق، وقد شوهد مثلها في كل عصر من الصلحاء والأولياء وأهل الرياضة؛ فكيف يستنكر مثلها من النبي؟!

* * *

## التنبيه السابع

إذا ظهرت المعجزة على يد مدعي النبوة خلق الله العلم الضروري بصدقه قطعًا على ما جرت به العادة، ولا تنافيه الاحتمالات الصرفة والتجويزات العقلية المحضة؛ لأنها لا تنافي العلوم العادية الضرورية القطعية.

مثلًا: إذا ادعى الرجل في مجلس ملك بمشهد الجم الغفير: إني رسول هذا الملك إليكم، وطالبوه بالحجة، فقال: حجتي أن الملك يخالف عادته لتصديقي إذا طلبت منه، وطلب منه أن خالف عادتك وقم عن سريرك ثم اقعد وافعل هكذا ثلاث مرات ليذعن الحاضرون بأني رسولك؛ فقبل الملك وفعل كما طلب هذا المدعي؛ فكان ذلك الفعل من الملك نازلًا منزلة تصديقه، ويحصل للحاضرين عادة العلم الضروري بصدقه بلا ارتياب وإن كان الملك ظلومًا كذوبًا لا يبالي بإغواء رعيته والاستهزاء برسله ولا يلتفت إلى الاحتمالات العقلية الصرفة.

* * *

## التنبيه الثامن

التواتر إذا كان جامعًا للشروط المفصلة في علم الأصول فلا شك أنه يفيد العلم[1] الضروري بما تواتر الإخبار عنه؛ إذ لا سبيل إلى العلم بالبلاد البعيدة والأشخاص الماضية سوى التواتر.

---

(١) ولا يشترط في حصول العلم به عدد معين لجماعة المخبرين بل يختلف هذا باختلاف الوقائع والمخبرين والسامعين؛ لأنه قد يحصل العلم في واقعة بعدد مخصوص ولا يحصل بذلك العدد في واقعة أخرى، وكذا قد يحصل العلم بإخبار جماعة مخصوصة ولا يحصل بإخبار جماعة أخرى تساوي الأولى في العدد، وكذا قد يحصل لبعض السامعين من عدد ولا يحصل لبعض آخر من ذلك العدد اهـ منه.

فمن شاهد معجزة نبي يحصل له العلم بصدق ذلك النبي بالمشاهدة، ومن لم يشاهدها ووصل إليه خبر تلك المعجزة بالتواتر الجامع لشروطه يحصل له العلم أيضًا؛ فحصول العلم لمن لم يشاهد المعجزة ممكن البتة.

* * *

## التنبيه التاسع

نزول الوحي بواسطة الملك المصور بصورة المحسوس وسماع الكلام منه لا يستنكر عقلًا[1]؛ لأن رؤية الملائكة والسماع منهم وإن لم يكونا متصوَّرَين على ظاهر كلام الفلاسفة لأنهم عندهم عبارة عن ذوات مجردة دون الأجسام لكن معنى كون الملك مصورًا بصورة المحسوس وسماع الكلام منه عندهم على ما هو مشروح في كتبهم أن القوة المتخيلة تكسو المعقول المرتسم لباس المحسوس وتنقشه في الحس المشترك على نحو انتقاش المحسوسات فيه من خارج؛ ولذلك يرى النائم في بعض الأوقات أن شخصًا يكلمه بكلام منظوم دال على معانٍ صادقة، والنبي تكون نفسه متجردة

(١) وأما نقلًا فلا مجال لإنكاره ولا استبعاد بحسبه؛ لأن الملائكة باعتبارها أجسام لطيفة تظهر في صورة مختلفة وتقوى على أفعال شاقة اهـ منه.

عن الشواغل البدنية لقلة التفاتها إلى عالم الحس، وتنجذب بالسهولة إلى عالم القدس لشدة اتصالها به، وتكون قوته المتخيلة في غاية الشدة قوية التلقي من عالم الغيب قليلة الانغماس في جانب الظاهر، ولا تعصيها المصورة ولا تشغلها المحسوسات عن أفعالها الخاصة؛ فإذا انجذبت نفسه إلى عالم القدس واتصلت به في يقظته شاهدت المعقول كمشاهدة المحسوسات؛ فتمثل العقول المجردة سيما العقل العاشر الذي له زيادة اختصاص بعالم العناصر في حسه المشترك صورًا وأشباحًا يخاطبونه ويسمعونه كلامًا منظومًا دالًّا على معانٍ مطابقة للواقع يحفظ ويتلى، ويكون ذلك من قبل الله وملائكته؛ ففيه تخيل صورة الموجود لا تخيل ما لا وجود له أصلًا كما للمرضى والمجانين؛ ففي الصورتين فرق ما، وربما صار ذلك الانجذاب والاتصال صفة راسخة له فيحصل ذلك الانجذاب وما يترتب عليه من المشاهدة بأدنى توجه منه.

* * *

## التنبيه العاشر

القدماء من الفلاسفة الطبيعيين الذين لا يعتد بهم في الفلسفة أنكروا الحشر مطلقًا جسمانيًّا كان أو روحانيًّا، وقالوا: إن الإنسان هو هذا الهيكل المحسوس بما له من المزاج والقوى والأعراض، وذلك يفنى بالموت ولا يبقى إلا الأجزاء العنصرية المتفرقة، فكيف يعاد؟!

**وقولهم باطل بوجوه:**

**الأول:** أن الإنسان ليس عبارة عن هذا الهيكل بما له مزاج مخصوص بل هو عبارة عن الجوهر المجرد كما هو المختار عند محققي الفلاسفة والمحققين من علماء الإسلام على ما هو مصرح في الكتب الحكمية والكلامية، وقد أشبع هذا الكلام الإمام الهمام الفخر الرازي في تفسيره ذيل تفسير- سورة بني إسرائيل- فمن شاء فليرجع إليه.

ولما ثبت إمكان تعلق هذا الجوهر المجرد بالبدن في المرة الأولى وجب أن يكون تعلقه في المرة الثانية أيضًا ممكنًا ويكون هذا الإنسان العائد عين الإنسان الأول.

**الثاني**: لو سلمنا أنه عبارة عما قالوا فنقول: إن إمكان تآلف تلك الأجزاء على الوجه المخصوص في المرة الأولى عندهم مسلم؛ فوجب أن يكون في المرة الثانية أيضًا ممكنًا، وإلا لما وجد في المرة الأولى أيضًا، وبعد ثبوت إمكانه في نفسه في المرة الثانية لو لم يصح ذلك من الله لدل إما على عجزه حيث لم يقدر على إيجاد ما هو ممكن في نفسه وإما على جهله حيث تعذر عليه تميز أجزاء بدن كل واحد من المكلفين عن أجزاء بدن المكلف الآخر، وكلاهما مستحيلان؛ فلابد أن يصح ذلك من الله.

**الثالث**: أنه قد ثبت أن الله حكيم، ومقتضى الحكمة أن يفرق بين المحسن والمسيء والعاصي والمطيع والكافر والمؤمن، وهذه التفرقة إما أن تكون في الدنيا أو في دار أخرى، والأول باطل؛

لأن الغالب أن الكفار والفساق في أعظم الراحات والصلحاء والزهاد في أعظم المحن والآفات، وأن أجهل الناس وأفسقهم في أعظم اللذات والغنى وأن أعلمهم وأزهدهم في أشد الفقر والبلاء؛ فتعين الثاني.

**الرابع**: أن الله أعطى الناس عقولًا بها يميزون بين الحسن والقبيح، وأعطاهم قدرًا بها يقدرون على الخير والشر؛ فمن الواجب في حكمته وعدله أن يمنعهم عن الكفر والجهل وسائر السيئات وأن يرغبهم إلى الإيمان وسائر الحسنات، ولا يكفي في ذينك الردعِ والترغيبِ ما أودع الله في العقل من تحسين الحسنات وتقبيح المنكرات لما عرفت في التنبيه الثاني، ولأن العقل وإن كان داعيًا للإنسان إلى فعل الخير وترك الشر إلا أن الهوى والنفس يدعوانه إلى الانهماك في الشهوات الجسمانية واللذات الجسدانية؛ فإذا حصل التعارض فلابد من مرجح قوي آخر، وما ذاك إلا ترتيب الوعد والوعيد والثواب والعقاب على الفعل

والترك، وذلك الثواب والعقاب لابد أن يحصلا، وإلا لزم كونه كاذبًا، وهو محال؛ لأنه منزه عن النقائص، ولأن الكذب إنما يصدر عن العاقل للعجز أو للجهل وهو منزه عنهما، ولو قطعنا النظر عن كونه محالًا وجوزناه على الله للترهيب والترغيب لا يحصل هذا الغرض بالوعد والوعيد الضار؛ لأن السامع يجوز في تلك الصورة أن كلًّا منهما كذب فلا يعتبر؛ فإذا ثبت لزوم الثواب والعقاب، وهما غير حاصلين في الدنيا لما علمت في الوجه الثالث، فلابد من دار أخرى وحياة أخرى.

الخامس: أن السلطان إذا كان قادرًا رحيمًا ناظرًا مشفقًا على الرعية والخدام وجب عليه أن ينتصف للمظلوم الضعيف من الظالم القوي، وإن ترك كان راضيًا بالظلم، والرضا بالظلم لا يليق بمثل هذا السلطان، ولا شك أن الله كامل في صفة القدرة والرحمة والشفقة، ومنزه عن الظلم والعبث؛ فوجب أن ينتصف لعبيده المظلومين من الظالمين، وهذا الانتصاف لا

يحصل غالبًا في هذه الدار؛ لأن الظالم قد يبقى في غاية العزة والقدرة والمظلوم في غاية الذل والمهانة؛ فلابد من دار أخرى يظهر فيها هذا العدل والانتصاف.

السادس: أن تسليم المعاد طريقة الاحتياط؛ لأنا إذا تأهبنا له فإن كان حقًّا فقد نجونا وهلك المنكر وإن كان باطلًا لم يضرنا هذا الاعتقاد؛ غاية ما في الباب أن تفوتنا بعض اللذات الجسمانية، والعاقل لا يبالي بفوتها لكونها خسيسة ومشتركة بين الإنسان والبهائم، ولكونها منقطعة سريعة الزوال والفناء، ولنعم ما قال الشاعر:

قَالَ المنَجِّمُ وَالطَّبِيبُ كِلَاهُمَا ... لَا تُحْشَرُ الأَمْوَاتُ قُلْتُ إِلَيكُمَا
إِنْ صَحَّ قَوْلُكُمَا فَلَسْتُ بِخَاسِرٍ ... أَوْ صَحَّ قَولِي فَالخَسَارُ عَلَيْكُمَا

فوأسفًا على من ينكر المعاد بمجرد ظنه وسوء فكره؛ فماذا يكون له من التدبير في خلاصه من العذاب الأليم إذا وجده خلاف مظنونه الفاسد الذي يجعله أشقى الناس بعد مماته؟!

**السابع**: أن الفطرة الإنسانية السليمة شاهدة على بطلان رأيهم؛ ولذلك ترى جميع فرق الدنيا من الهند والروم والعرب والعجم وجميع أرباب الملل والنحل يتصدقون عن موتاهم ويدعون لهم بالخير؛ فلو كان الإنسان يفنى بالكلية بعد موته لكان التصدق عنه والدعاء له عبثًا؛ فاتفاق طوائف العالم يدل على أن فطرتهم شاهدة بأن ذلك الرأي غير صحيح جدًّا.

**الثامن**: أن كثيرًا من الناس يرى بعض أقاربه مثل الأب أو الأم أو الابن أو غيرهم في المنام بعد موته يقول له: "إني دفنت لك في الموضع الفلاني ذهبًا فأخرجه" أو "إن عليَّ دينًا فاقضه عني"، وإذا فتش عند اليقظة وجد كما رآه؛ فدل على أن الإنسان لا يفنى بالكلية بعد موته.

* * *

## التنبيه الحادي عشر

أهل الملل كافة وجمهور المحققين من الفلاسفة اتفقوا على حقية المعاد، لكنهم اختلفوا في كيفيته:

فقال الفلاسفة: إنه روحاني فقط.

وقال أهل الملل: إنه بحشر الأجساد.

واختار المحققون من أهل الإسلام كالحليمي والكعبي والإمام الغزالي والراغب والقاضي أبي زيد الدبوسي وغيرهم- وهو مختار كثير من الصوفية والكرامية وجمهور من متأخري الإمامية- أن النفس جوهر باقٍ بعد فساد البدن؛ فإذا أراد الله حشر الخلائق يتعلق بالبدن مرة ثانية ويتصرف كما كان في الدنيا.

وقالوا: دل العقل على أن سعادة الأرواح بمعرفة الله سبحانه ومحبته وأن سعادة الأجسام في إدراك المحسوسات، والجمع بين هاتين السعادتين لا يمكن في هذه الحياة؛ لأن الإنسان إن استغرق في تجلي أنوار عالم الغيب لا يمكن أن

يلتفت إلى شيء من اللذات الجسمانية، وإن استغرق في هذه اللذات لا يمكن أن يلتفت إلى اللذات الروحانية، وإنما تعذر الجمع لكون الأرواح البشرية ضعيفة في هذا العالم فإذا فارقت بالموت واستمدت من عالم القدس قويت وكملت؛ فإذا أعيدت إلى الأبدان مرة ثانية كانت قادرة قوية على الجمع بين الأمرين، ولا شك أن هذه الحالة أقصى مراتب السعادات، ودل كلام كثير منهم على أن الله يخلق من الأجزاء الأصلية المتفرقة لذلك البدن بدنًا ثم يعيد إليه نفسه المجردة الباقية بعد خراب البدن، ولما كانت النفس والأجزاء الأصلية من البدن باقية بعينها لا يضر كون ذلك البدن غير البدن الأول بحسب الشخص؛ لأن الاعتبار للنفس والأجزاء الأصلية لا الهيئات والكمية؛ ولذلك يقال للشخص من الصبا إلى الشيخوخة: "إنه هو بعينه" وإن تبدلت الصور والهيئات، ولا يقال لمن جنى في الشباب وعوقب في المشيب: إنها عقوبة لغير الجاني.

## التنبيه الثاني عشر

كما أن قول الطبيعيين ضعيف جدًّا فكذلك إنكار جمهور الفلاسفة للحشر الجسماني ليس بسديد، ولا استحالة في هذا الحشر عقلًا لوجوه:

## الأول

أن المعدوم الممكن قابل للوجود ضرورة استحالة الانقلاب؛ فالوجود الأول إن أفاد زيادة استعداد لقبول الوجود على ما هو شأن سائر القوابل بناء على اكتساب ملكة الاتصاف بالفعل فقابليته للوجود ثانيًا أقرب وإعادته على الفاعل أهون، وإن لم يفد زيادة الاستعداد فبالضرورة لا ينقص عما هو عليه في جميع الأوقات.

## الوجه الثاني

أن من تدبر في هذا العالم تدبرًا صادقًا وجد أمورًا كثيرة تشبه الحشر وتدل على إمكانه.

أولها: المني.

فإنه فضلة الهضم الرابع، ومادته إنما تولدت من الأغذية المأكولة، وهذه الأغذية تولدت من الأجزاء العنصرية، وهذه الأجزاء كانت متفرقة جدًّا في أطراف العالم ثم جمعها الله فتولد منها حيوان أو نبات فأكله إنسان فتولد منه دم فتوزع ذلك الدم على أعضائه فتولد منه أجزاء لطيفة فكانت هذه الأجزاء متفرقة في آفاق أطراف الأعضاء كالطل المنبث؛ ولهذا تشترك الأعضاء كلها في الالتذاذ بالوقاع ويحصل الضعف والفتور في جميع البدن عند انفصالها، ثم سلط الله قوة الشهوة حتى جمعت مقدارًا معينًا

من تلك الأجزاء الطلية في أوعية المني ثم أخرجها ماء دافقًا إلى قرار الرحم فتولد منه إنسان.

فالأجزاء التي تولد منها بدن الإنسان كانت أولًا متفرقة في البحار والجبال وأوج الهواء ثم اجتمعت بالطريق المذكور فتولد منها هذا البدن؛ فإذا مات تتفرق على مثال التفرق الأول؛ فالقادر العالم الذي لا يعجز عن شيء ممكن ولا يغيب عن علمه مثقال ذرة كما جمع تلك الأجزاء المتفرقة أولًا ثم جعلها منيًّا ثم كوَّن منه الشخص الذي تختلف صور أعضائه- مع كون المني متشابه الأجزاء- وأودع فيه القوَّة الناطقة والفاهمة اللتين لا يقتضيهما المني؛ فكذا يقدر أن يجمعها مرة أخرى إذا افترقت بالموت ويكوِّن منها شخصًا ويعيد النطق والفهم إلى محل كانا فيه، والأول عند المنكرين ليس مستبعدًا فلا يكن الثاني أيضًا مستبعدًا.

وثانيها: الحب والنوى.

أما الحب فإنه مع اختلاف أقسامه وأشكاله إذا وقع في الأرض الندية واستولى عليه الماء والتراب فالنظر العقلي يقتضي أن يتعفن ويفسد؛ لأن أحدهما يكفي في حصول العفونة؛ فهما جميعًا أولى، لكنه لا يفسد بل يبقى محفوظًا، ثم إذا ازدادت الرطوبة فالمطول يظهر في رأسه ثقب وتظهر الورقة الطويلة كما في الزرع وغير المطول ينفلق فلقتين فيخرج منهما ورقتان، وأما النوى فلأنه مع ما فيه من الصلابة العظيمة التي بسببها يعجز أكثر الناس عن فلقه إذا وقع في الأرض الندية أظهر الله فيه من أعلاه شقًّا ومن أسفله شقًّا فيخرج من الأعلى الجزء الصاعد ومن الأسفل الجزء الهابط الذي يغوص في أعماق الأرض مع اتحاد العنصر واتحاد طبع النواة والماء والأرض؛ فالقادر الذي يفعل هذه الأمور كيف يعجز عن جمع الأجزاء بعد افتراقها بالموت وعن تركيب الأعضاء؟!

**وثالثها: الأرض.**

فإنا نراها في زمان الربيع تفور عيونها وتربو تلالها وينجذب الماء إلى أغصان الأشجار وعروقها ثم يخرج أزهارها وأنوارها وثمارها، وإن جز من نباتها شيء أخلف مكانه آخر، وإن قطع غصن من أغصان الأشجار أخلف، وإن جرح التأم، ثم إذا جاء الشتاء واشتد البرد غارت عيونها وجفت رطوبتها وفسدت بقولها ولو قطعنا غصنًا من شجرة ما أخلف، ثم إذا جاء الربيع الثاني تعود إلى تلك الحياة.

فإذا تعقلنا هذه المعاني في الأرض فلم لا نتعقل مثله في الإنسان الذي هو أشرف من الجمادات.

إن قيل: إن أجزاء بدنه تتفرق؟

قلت: لا بأس لما عرفت في التنبيه الحادي عشر.

ورابعها: المطر.

فإنه يوجد فيه أربعة أمور كل منها يدل على جواز الحشر.

الأول: أن الماء ثقيل بالطبع، وإصعاد الثقيل أمر على خلاف الطبع؛ فلابد من قادر يقهر الطبع ويصعد ما من شأنه الهبوط والنزول؛ فهذا القادر الذي قلب طبيعة الماء فهو قادر على أن يظهر الحياة والرطوبة من مادة التراب والماء.

والثاني: أن ذرات الماء اجتمعت بعد افتراقها، فالقادر الذي جمعها بعد الافتراق قادر على جمع الأجزاء الترابية بعد افتراقها.

والثالث: تسيير الرياح؛ فالذي قدر على تحريك الرياح التي تضم بعض تلك الأجزاء المتجانسة إلى بعض فهو يقدر هاهنا أيضًا.

والرابع: إنشاء السحاب؛ فإنه لحاجة الناس إليه، وهاهنا الحاجة إلى إنشاء المكلفين مرة أخرى ليصلوا إلى ما استحقوه من الثواب والعقاب أشد.

وخامسها: شجرة النار.

فإن النار صاعدة بالطبع ولطيفة ونورانية وحارة يابسة والشجرة هابطة وكثيفة وظلمانية وباردة رطبة؛ فإذا أمسك الله تلك الأجزاء النارية في داخل تلك الشجرة فقد جمع بين هذه الأشياء المتنافرة، وإذا لم يعجز عن ذلك فكيف يعجز عن إيداع الحياة في بدن الميت؟! لأن الحياة وإن لم تحصل إلا بالحرارة والرطوبة والتراب بارد يابس وبينهما مضادة لكن لا شك في أن الحرارة النارية أقوى في صفة الحرارة من الحرارة الغريزية، ولما لم يمتنع تولد الحرارة النارية في الشجر الأخضر الذي يقطر منه الماء مع كمال المضادة فكيف يمتنع تكوُّن الحرارة الغريزية في جرم التراب؟!

ومن تأمل في الأمور الثلاثة الأخيرة- أعني من الثالث إلى الخامس- ظهر له أن العناصر الأربعة شاهدة بإمكان الحشر والنشر.

**وسادسها: السموات.**

فإن بناءها أرفع من أساس بدن الإنسان وزينتها بالكواكب أكمل من زينة الإنسان بلحم وشحم وتأليفها أشد من تأليف الإنسان؛ لأنها لا فروج لها بخلاف بدن الإنسان فإنه ذو مسامات، ولا شك أن التأليف الأشد كالنسيج الأصفق والتأليف الأضعف كالنسيج الأسخف، والأول أصعب عند الناس وأعجب؛ فمن قدر على الأول كان قادرًا على الثاني بالطريق الأولى، فكيف يجوز أن يُظَنَّ أن الله لا يقدر على جمع أجزاء بدن الإنسان وتركيب الأعضاء مرة أخرى، وإذا لم يستبعد منه الأعلى فكيف يستبعد منه الأدنى، وهذا على رأي أرسطاطاليس وبطليموس وغيرهما من الحكماء المقرين بوجود الأفلاك، وأما على رأي حكماء أوربا الرائج في هذا الزمان فيقال باعتبار الكواكب.

وسابعها:

ما يجده كل واحد منا في نفسه من الزيادة والنمو وقت السمن ومن النقصان والذبول وقت الهزال، ثم إنه قد يعود إلى حالته الأولى بالسمن، وإذا جاز تكوُّن بعض البدن جاز تكوُّن كله أيضًا؛ فظهر أن الإعادة ليست بممتنعة.

**وثامنها: حصول اليقظة بعد النوم.**

فإن النوم أخو الموت واليقظة شبيهة بالحياة بعد الموت.

**وتاسعها: حصول الموت عقيب الحياة.**

فإن الإحياء بعد الموت يستنكر من حيث إنه حصول الضد بعد حصول ضد آخر، وهذا ليس بمستنكر في قدرة الله؛ لأنه لما جاز حصول الموت بعد الحياة جاز حصول الحياة مرة أخرى أيضًا بعد الممات؛ لأن حكم الضدين في الإمكان والامتناع يكون واحدًا.

**وعاشرها: اللبن.**

فإن العشب الذي يأكله الحيوان يتولد من الماء والأرض؛ فإذا أكله يتولد منه الدم من لطيف تلك الأجزاء، ثم يتولد من بعض أجزاء ذلك الدم اللبن بأن ينصب ذلك البعض إلى الضرع الذي هو لحم غددي رخو أبيض؛ فيقلبه الله عند انصبابه إلى ذلك اللحم من صورة الدم إلى صورة اللبن، ثم يحصل فيه أجزاء ثلاثة على طبائع متضادة؛ فما فيه من الدهن حار رطب، وما فيه من المائية بارد رطب، وما فيه من الجبنية بارد يابس، وهذه الطبائع ما كانت في ذلك العشب الذي أكله الحيوان؛ فالقادر الذي قلب الطين عشبًا ثم العشب دمًا ثم الدم لبنًا ثم جعل في اللبن أجزاء ثلاثة متضادة، وقلب تلك الأجسام من صفة إلى صفة ومن حالة إلى حالة لا يشاكل بعضها بعضًا قادرٌ على أن يقلب أجزاء أبدان الأموات إلى صفة الحياة والعقل كما كانت قبل ذلك.

فتلك عشرة كاملة تدل على أن الحشر أمر ممكن.

## الوجه الثالث

أن مدار القول بإثبات الحشر على أصول ثلاثة:

أحدها: أنه تعالى قادر ممكن.

وثانيها: أنه عالم بجميع المعلومات من الكليات والجزئيات.

وثالثها: أن ما يمكن حصوله في بعض الأوقات فهو ممكن الحصول في سائر الأوقات.

وقد ثبت بالبراهين القطعية حقية هذه الأصول الثلاثة؛ فإمكان الحشر يكون ممكنًا؛ لأن الله يمكنه تمييز أجزاء بدن كل واحد من المكلفين عن أجزاء بدن غيره وإعادة التركيب والحياة إليه كما كانا أولًا.

## الوجه الرابع

أنهم لا ينكرون النبوة، وقد تواتر من الأنبياء الذين ثَبَتَ نبوتهم بالبراهين أنهم كانوا يقولون بذلك، ولا يجب التأويل في أقوالهم الواردة في هذا الباب؛ لأنه يكون عند التعذر ولا تعذر هاهنا، وأدلة المنكرين ضعيفة جدًّا.

ومن أشهر أدلتهم أن الإعادة بعينها عبارة عن إعادة الشيء بجميع عوارضه ورجوع الشيء بعينه إلى حاله الأصلي من غير زيادة ونقصان، والوقت أيضًا من العوارض؛ فالشيء المعاد لا يكون معادًا بعينه إلا إذا أعيد الوقت أيضًا، وإعادته محال[1]؛ فإعادة الشيء بعينه أيضًا محال، وجوابه أن اللازم على تقدير الإعادة إنما هو إعادة عوارضه المشخصة لا العوارض مطلقًا، والوقت ليس من العوارض المشخصة؛ ضرورة أن هذا الكتاب الموجود في هذه الساعة هو الموجود قبلها، حتى إن من زعم خلاف ذلك نسب إلى السفسطة؛ روي أن بهمنيار تلميذ الشيخ أبي علي بن عبدالله بن سينا كان يعتقد بأن الوقت من جملة العوارض المشخصة وباحث الشيخ في هذه المسألة؛ فقال الشيخ: إن كان الأمر كما زعمت لا يلزم علينا

(١) لأن التقدم والتأخر في أجزاء الزمان بالذات فلا يتصور عود الزمان المتقدم اهـ منه.

الجواب؛ لأني الآن غير من كان يباحثك وأنت أيضًا الآن غير من كان يباحثني؛ فبهت بهمنيار ورجع إلى الحق.

فثبت من التنبيهات المذكورة أن كلا الرأيين باطل وأن الناس محتاجون إلى البعثة، وأنه لا استحالة عقلًا فيها ولا في المعجزات ولا في نزول الوحي والكتاب، وأن الحشر حق وكذا الثواب والعقاب.

وقد حصل لي الفراغ أوائل جمادى الأخرى سنة ألف ومائتين وإحدى وثمانين من هجرة سيد الأولين والآخرين محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين في دار السلطنة إسلامبول صينت عن الآفات وحميت من سوء الحدثان والتقلبات.

* * *

بحمد الله تعالى تم طبع كتاب "**التنبيهات في إثبات الاحتياج إلى البعثة والحشر**" للفاضل رحمة الله الهندي مصححًا بمعرفتي أنا

رئيس الباحثين

كامل محمد محمد الحسيني

القاهرة في يوم الثلاثاء ٢٢ شوال ١٤٢٧هـ- الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠٠٦م.

فهرس المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |


